

الملكية الفكرية السياسة العامة للأعمال



International Chamber of Commerce
The world business organization

An ICC initiative

BASCAP

Business Action to Stop
Counterfeiting and Piracy

غرفة التجارة الدولية/ BASCAP السياسة العامة في الملكية الفكرية للأعمال

ملخص عن المبادئ العامة

الهدف

تقدم كل من ICC/ BASCAP الأمور التالية لمساعدة فئة الاعمال:

- دعم وتفهم قيمة حقوق الملكية الفكرية (IP) على أنها اساس الأبداع، الابتكار والنشاط الاقتصادي الذي يعمل على تقدم الاعمال والمنافسة الوطنية.
- استعمال حقوق التأليف والعلامات التجارية بصورة اكثر فاعلية.
- الإلتزام بأحكام قوانين الملكية الفكرية التي تحمي حقوق التأليف والعلامات التجارية الأخرى الخاصة بالشركات.
- إدارة المخاطر المرافقة للتزوير.
- الحد وإعاقة عمليات التزوير والقرصنة.
- تطوير سياسات وممارسات الشركة على نحو يتوافق مع أحكام قوانين الملكية الفكرية.

سياسة الشركة

1. **السياسة المؤسسية.** إعتداد سياسة مؤسسية تنفذ العمليات على نحو يتوافق مع قوانين الملكية الفكرية، الممارسات المثلى ذات العلاقة وإعتداد سياسات معينة، إجراءات وممارسات لتأكيد انطباقها.
2. **الاستعمال المشروع.** الحصول على، استعمال والتعامل مع نسخ مرخصة من المواد ذات العلاقات التجارية المحمية فقط بالإضافة اعتماد مواد ذات علامات تجارية محمية واصله عند إداء اعمال الشركة.
3. **حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركة.** اتخاذ اجراءات معقولة في التعرف وحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالشركة.
4. **الإلتزام مع أحكام الملكية الفكرية.** من خلال تخصيص مدير أو مسؤول ذي خبرة تكون من احد مسؤولياته مراقبة وإنفاذ سياسات الملكية الفكرية المتعلقة بالشركة.

التدريب ونشر الوعي

5. **سياسات الموظفين.** اعتماد سياسات لتشجيع جميع الموظفين والمقاولين على الإلتزام بأحكام القوانين وسياسة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركة.
6. **التدريب والوعي.** تدريب الموظفين المعينين والمقاولين (متى كان ذلك مجددا) على حقوق الملكية الفكرية وسياسة الشركة.

التزويد، التصنيع والتوزيع

7. إبلاغ الزبائن والمزودين. إبلاغ المزودين والزبائن المعنيين بأن سياسات الشركة تلتزم بقوانين الملكية الفكرية وإنهم مطالبون بالأمر ذاته.
8. المدخلات الشرعية. متى ما كان ذلك ممكناً الحصول على حقوق الملكية المتعلقة بمدخلات العمل من بائعين شرعيين ومسجلين.
9. الأحكام التعاقدية. توثيق حقوق الملكية الفكرية ذات الأهمية الخاصة بعلاقات المعاملات المزودين والزبائن على نحو دقيق وبالتفاصيل المناسبة.
10. وعي المزودين والزبائن. الحصول على معلومات تعريف ومراجع يمكن الاعتماد عليها فيما يخص حقوق الملكية الفكرية العائدة للمزودين والزبائن.
11. الرخص المطلوبة. الحصول على اثبات خطي لكل من حقوق الملكية الفكرية ذات الأهمية والتراخيص المطلوبة وذلك قبل عملية التصنيع، الشحن، توفير منتجات أو خدمات معتمدة على حقوق الملكية الفكرية.
12. دراسة واقع الحال. فحص الوثائق والمواد التي تحتوي على مؤشرات خطرة تفيد بأن مواد مزورة قد تم التزود بها أو طلبها، والقيام بالإستعلام اللازم لتحديد حالة النشاط المشبوه.

الحماية والسرية

13. الحماية المادية و الحماية من خلال الشبكة. الإبقاء على الحماية المادية وحماية تكنولوجيا معلومات كافية لضمان مصداقية سجلات الشركة وعملياتها ولحماية حقوق الملكية الفكرية والمواد السرية.
14. إدارة الموجودات. اعتماد اساليب كافيته للتحقق من الموجودات، الجرد والمراقبة تحرص على ان حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة يمكن ملاحظتها وإدارتها.
15. حماية الاسرار التجارية والمعلومات السرية. القيام بأقصى الجهود اللازمة لحماية الاسرار التجارية والمعلومات المتعلقة بالشركة وبأي اطراف أخرى.
16. الإجراءات المضادة للقرصنة. الإبقاء وعدم العبث بإجراءات الحماية الإلكترونية المستخدمة للحد من القرصنة المعقدة من أصحاب حقوق المنتجات والأساليب.

ضمان الإلتزام والمراقبة

17. ضمان الإلتزام والمراقبة المحافظة على السجلات. الإبقاء على التوثيق المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المهمة و المواد ذات العلاقة لفترات زمنية مناسبة.
18. وضع العلامات أو الإشارات. تصنيف جميع المنتجات المصنعة أو المزودة ذات العلاقة بالملكية الفكرية على نحو دقيق وواف.
19. المراقبة. مراجعة سياسات الملكية الفكرية المتعلقة بالشركة بشكل دوري.

20. النماذج. تقديم نماذج للمنتجات المعتمدة على حقوق الملكية الفكرية والمنتجة بواسطة خطوط إنتاج الشركة لكل من أصحاب الحقوق المعنين، الجهات المسؤولة عن مكافحة القرصنة لديهم والسلطات القانونية عند الطلب.

21. التعاون مع كل من أصحاب حقوق الملكية الفكرية والسلطات العامة. توفير مساعدة معقولة لمالكي الحقوق، جهات المسؤولة عن مكافحة القرصنة الصناعية و السلطات القانونية عند قيامهم بالتحقيقات حول تزاوير محتملة حقوق ملكية فكرية.

جميع تفاصيل وسبل تطبيق هذه المبادئ العامة توجد في منشورات الـ **BASCAP/ ICC**، المبادئ العامة لحقوق الملكية الفكرية للأعمال: ملخص ودليل



International Chamber of Commerce

The world business organization

An ICC initiative

BASCAP

Business Action to Stop
Counterfeiting and Piracy

غرفة التجارة الدولية

38, كوغ ألبيغت الاول، 75008 باريس، فرنسا.

عمل المجتمع الدولي للاعمال وبخاصة مالكي العلامات التجارية على توجيه، تمويل، تحفيز الإبداع وإطلاق مبادرة تمثلت بمنهج عمل يهدف الى وقف التزييف واعمال القرصنة. كما قامت غرفة التجارة الدولية بتنظيم هذه العملية لرفع كل من الوعي العام والسياسي حول التزييف والقرصنة كما عملت على تشجيع المبادرات الحكومية والارتقاء بالشعور بوجوب مراعاة واحترام حقوق الملكية الفكرية.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أو حول BASCAP تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني التالي :
www.iccwbo.org/bascap

غرفة التجارة الدولية/ BASCAP المبادئ العامة في الملكية الفكرية المتعلقة بالاعمال.

المبادئ العامة والدليل

الاطار العام

تفاقم مشكلة التزييف والقرصنة أثارت عدة مخاطر محيطة بمجتمع الاعمال التزييف والقرصنة تشمل الإعتداء على حقوق التأليف أو العلامات التجارية العائدة للمالك والتي سيشار إليها في هذا التقرير "بحقوق الملكية الفكرية".

لمساعدة الشركات في استخدام حقوق الملكية الفكرية بشكل أفضل، عملت كل من ICC, BASCAP على تطوير مبادئ عامة خاصة بالملكية الفكرية . إن هذه المبادئ العامة تزود أصحاب الاعمال بالمعلومات اللازمة من ناحية عملية لتقدير مدى فعالية سياساتهم المتعلقة بإدارة واستعمال الملكية الفكرية، لحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم ولاعتماد خيارات وسبل جديدة لتطوير إداثهم وإدارة المخاطر المترافقة مع التزييف والقرصنة.

الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء في جميع الصناعات والمجالات تعتمد بشكل متزايد على استعمال الملكية الفكرية - العلامة التجارية، حقوق التأليف، الاسرار التجارية وغيرها من الحقوق غير الملموسة التي تشكل الاساس التي تقوم عليه العديد من المنتجات والخدمات واستعمال الملكية الفكرية سواء كانت لمنتجات أو محتويات تحمل علامات، برامج محمية بموجب حقوق التأليف، فيديو أو صوتيات، صور، كتب، خدمات اخبارية محمية بموجب حق المؤلف أو العلامة التجارية الخاصة بالشركة أو بشخص آخر جميع هذه الأمور تستخدم بشكل اعتيادي في جميع مجالات الاعمال. ونتيجة لذلك تتجه الشركات بشكل متسارع الى ايجاد سياسات واجراءات تهدف الى حماية وإدارة حقوق الملكية الخاصة بهم وتقادي سوء استخدامها من قبل الغير.

في الإقتصاد الحالي لا تقل موجودات الملكية الفكرية كأصول في رأس المال والمكونة من مصنفات مبتكرة تحمل علامات معروفة أهمية في النمو الإقتصادي عن رأس المال، البضائع والخدمات التقليدية. إن حماية حقوق الملكية الفكرية تساهم في المحافظة على عوائد الإستثمار الضروري لإنتاج سلسلة متصلة من الابتكارات والإبداعات. وهذا من شأنه أن يزيد تنافسية شركات الأفراد، القطاعات الصناعية والإقتصاد الوطني ، الثقافات النفطية، التطور الإقتصادي، الإجتماعي والتكنولوجي ،كما يسهم في تحسين الصحة ونوعية الحياة بشكل عام.

ان مستوى تعامل الشركات بالملكية الفكرية بشكل ملح يزداد باستمرار. كما ان الإدارة السينة لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بأحدهم قد تؤدي الى فوات فرص عمل كبيرة في السوق بالإضافة الى حلول البضائع المزيفة محل البضائع الشرعية والاستخدام غير الصحيح لحقوق التأليف أو المواد التي تحمل علامات والتي تعود للغير من شأنه ان يؤدي الى مطالبات ودعاوى مدنية وجنائية، دفعات تعويض ضخمة، خلل وتراجع في الاعمال.

إضافة الى جميع ما تم ذكره آنفاً، فهناك مخاطر جسيمة تلحق بالاعمال والمجتمعات وتعود الى عدم مراعاة استعمال الملكية الفكرية بشكل صحيح منها الاصابات، المخاطر الصحية أو الاضرار الأخرى الناتجة عن استعمال قطع مواصلات مزيفة أو اطعمة ، أدوية أو مواد طبية مزورة.

ان هذه المبادئ العامة في الملكية الفكرية صممت لتزويد قطاع واسع من الاعمال في المجالات المختلفة بدليل عملي يساهم في تعريفهم على اهمية تقدير السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والمتبعة من قبلهم. ان ال ICC / BASCAB تدركان ان السياسات المتبعة في ادارة الملكية الفكرية ومتطلباتها تختلف من مجال لآخر وكما انهما تدركان عدم وجود مجموعة واحدة من الممارسات المثلى التي قد يتم اتباعها في جميع انواع الاعمال والممارسات.

وعلى كل حال، يوجد دروس قيمة يمكن الاستفادة منها ومأخوذة من مشاريع واعمال في قطاعات مختلفة. ان بعض الأمثلة المدرجة في هذا الدليل قد تعطي بعض الأفكار المفيدة التي قد تستخدم بشكل حصري لبعض المشاريع أو لبعض منها والتي تشكل حلقة في سلسلة الاعمال.

قد يتم استخدام هذه المبادئ بشكل مباشر كأساس للشركة، على سبيل المثال، ابتكار أو تحديث سياسات الشركة الداخلية أو النظام المتعلق بالموظفين. إن احكام هذا الدليل يمكن ان يتم تضمينها في العقود المبرمة ما بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية – المزودين كالمصانع والمصنعين.

كما يمكن ان يتم تبني هذه الاحكام كأساس للحصول على شهادة أو إثبات على حسن الإلتزام بالمبادئ أو كمتطلب لازم لممارسة العمل سواء بصورة اختيارية ام اجبارية في قطاعات معينة من الاعمال.

ان هذه المبادئ الواردة في الدليل قد صممت لتكون "دليل حي" ليتطور بصورة تنسجم مع تحديات التكنولوجيا الجديدة وممارسات الاعمال. وكما هو حال نظام الملكية الفكرية ولكن بصورة عامة، فإن هذه المبادئ تهدف الى إيجاد وضع متوازن يتم من خلاله مراعاة حقوق اصحاب الحقوق الشرعية، المعنيين، مجتمع وفئات الاعمال بالإضافة الى المجتمع ككل.

الملكية الفكرية السياسة العامة للأعمال

تقدم كل من ICC/ BASCAP الأمور التالية لمساعدة فئة الاعمال:

- دعم وتفهم قيمة حقوق الملكية الفكرية (IP) على أنها اساس الأبداع،الابتكار والنشاط الاقتصادي الذي يعمل على تقدم الاعمال والمنافسة الوطنية.
- استعمال حقوق التأليف والعلامات التجارية بصورة اكثر فاعلية.
- الإلتزام بأحكام قوانين الملكية الفكرية التي تحمي حقوق التأليف والعلامات التجارية الأخرى الخاصة بالشركات.
- إدارة المخاطر المرافقة للتزوير.
- الحد وإعاقة عمليات التزوير والقرصنة.
- تطوير سياسات وممارسات الشركة على نحو يتوافق مع أحكام قوانين الملكية الفكرية.

سياسة الشركة:

1. **السياسة المؤسسية.** إنشاء سياسة مؤسسية للقيام بعمليات تتوافق مع قوانين الملكية الفكرية والممارسات الفضلى ذات العلاقة، إدخال سياسات معينة، إجراءات وممارسات للتأكيد من انطباقها.

توجيه

- 1.1 إن تفعيل الإلتزام بالملكية الفكرية يتأثر بصورة كبيرة بمدى إلتزام الشركة أو المؤسسة بأعلى معايير الإدارة وذلك يمكن تحقيقه على سبيل المثال من خلال متطلبات سياسة متخذة بقرار من قبل المجلس التنفيذي أو الى جهة إدارية مشابهة.
- 1.2 مفهوم "الملكية الفكرية" لغايات توضيح المبادئ الواردة في هذا الدليل يشير الى الحماية القانونية للحقوق غير الملموسة المتعلقة بالاعمال والعلاقات المبتكرة وعلى وجه الخصوص حقوق التأليف والعلامات التجارية، بالإضافة الى الاسرار التجارية، حقوق التصميم والنماذج وما شابههما، إلا أن إصدار براءات الاختراع يعد أمر متشابك وغير مطروح في مبادئ هذا الدليل.
- 1.3 ان متطلبات الملكية الفكرية تختلف من مجال الى آخر ولا يوجد مجموعة ممارسات وأمور مثلى يمكن اعتمادها لتنطبق على جميع الاعمال.على كل حال هناك دروس وخبرات يمكن الاستفادة منها والتي حصلت في مجالات اعمال مختلفة تؤخذ فيها حماية الملكية الفكرية محمل الجد، سياسات قائمة عديدة كاعتبارات الترخيص، بم فيها الوسائل البصرية المصنعة من قبل الـ (IFPI) لممارسات العمل الجيدة والمستعملة من قبل مؤسسات المصنعة والمسيطرة على صناعة الأقراص البصرية.

بالنسبة لصناعات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات فإن دليل مبادئ إدارة الموارد والشراء يحتوي على العديد من ممارسات الملكية الفكرية المفيدة بما فيها دليل اتحاد اعمال البرمجيات المتعلق بإدارة البرمجيات، أهداف مؤسسة مراقبة حوكمة تكنولوجيا المعلومات حول المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بها (COBII®) نسخة 4.0 ومعايير الأيزو (ISD/IEC) 1-19770، مساعدة إدارة البرمجيات. وتجدر الملاحظة ان العديد من التوصيات الواردة في مبادئ هذا الدليل تصلح لأن تشكل اساس عملي للسياسة المؤسسية.

2. **الاستعمال المشروع.** الحصول على، استعمال والتعامل مع نسخ مرخصة من المواد ذات علامات تجارية محمية فقط بالإضافة الى اعتماد مواد ذات علامات تجارية محمية واصلية عند اداء اعمال الشركة.

توجيه

- 2.1 إن هذا الإلتزام يشمل جميع المدخلات، المخرجات والاستعمال الذي يتم من قبل الشركة وله علاقة بالملكية الفكرية للمنتجات أو الخدمات. إن تفاصيل الإلتزام بشراء المواد التي تحافظ على حقوق الملكية الفكرية الشرعية في اعمال الشركة أو في جزء من سلسلة التوريد وارد بيانه بشكل تفصيلي أدناه.
- 2.2 المنتجات المستخدمة في طور العمل ولكنها غير ظاهرة بصورة مباشرة في المنتجات المصنعة النهائية كما هو الحال في برامج الحاسوب، المراجع كالكتب، الخدمات الاخبارية وما شابهها. تكون محمية عادة من خلال حقوق التأليف بالإضافة الى العلامات التجارية والتي تكون مزيفة من خلال نسخها وتوزيعها غير المرخص أو من خلال استعمال مواد مزورة في هذا النوع من الاعمال.
- 2.3 منتجات تعتمد بصورة اساسية في تصنيعها على الملكية الفكرية أو أنها تستخدم من خلال مشروع غير حائز على ترخيص مالك الحقوق تعد ايضا تعدي. وهذه الحالة تشمل المنتجات كما هو الحال بالنسبة للأقراص التي تحتوي مصنعات محمية بواسطة حقوق التأليف وغير ممنوح الترخيص بإستعمالها على هذه الأقراص(الأفلام ، الموسيقى ، البرمجيات، الألعاب) والبضائع التي تحمل علامات مزورة (مثل معدات الحاسوب، المنتجات الصناعية، الأطعمة، السجائر القطع المستخدمة في وسائل النقل، منتجات المستهلك والمنتجات الطبية). إن هذا الإلتزام يقتضي عدم تصنيع، تسويق، بيع، توزيع، نشر أو التعامل بأي طريقة أخرى من الطرق بالمنتجات أو المواد المعتدية على حقوق الملكية الفكرية.
- 2.4 يجب تخصيص ميزانية معينة لجميع المواد المتعلقة بالملكية الفكرية المستعملة في سير العمل، على نحو لا يشكل بموجبه استخدام مواد معتدية على حقوق الملكية الفكرية حافز للموظفين.

3. **حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركة.** اتخاذ إجراءات وتدابير معقولة في التعرف وحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالشركة.

توجيه:

- 3.1 إن مراعاة وحماية الشركة لحقوق الملكية الفكرية والتي طورتها لا يساعد الشركة في جني منافع إبداعها وابتكارها فحسب بل تكون قدوة حسنة في احترام ومراعاة حقوق الملكية الفكرية للغير أيضا.
- 3.2 حماية الملكية الفكرية الخاصة بالشركة قد تأخذ عدة اشكال وذلك بالإعتماد على نوع القطاع والعمل بحد ذاته، تدقيق الاسماء التجارية،الرموز، التسجيل والاستعمال المناسب للعلامات التجارية هو أمر ضروري للعديد من الاعمال و توثيق المصنعات المحمية بموجب حق المؤلف، وفي بعض الاحوال التسجيل أو الوثيقة التي تدل على حق المؤلف قد تكون ذات اهمية، أما فيما يتعلق بالاختراعات الصناعية هذا يتطلب تسجيل حقوق التصميم. كما إن إجراءات تجديد هذه الحقوق، الاعمال المكتبية وغيرها من الأدلة على وجود هذه الحقوق يجب أن يتم الحفاظ عليها بشكل جيد.

- 3.3 يوجد عدة وسائل واستراتيجيات يمكن من خلالها إن تمنع الشركة الغير من تزوير حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها وذلك يعتمد على أعمال الشركة والقطاع الذي تعمل فيه والتي قد تشمل مايلي:-
- استعمال وسائل الحماية الإلكترونية على منتجاتها ووسائلها التي ترتبط بها حقوق ملكية فكرية معينة.
 - اختيار شركاء عمل ملتزمون بإتباع ممارسات إدارة الملكية الفكرية على مستوى جيد.
 - التعاون مع السلطات الأمنية على نطاق وطني، إقليمي ودولي.
 - التعاون فيما بين مالكي الحقوق والوسطاء (بمن فيهم بائعي الجملة، الناقلين، بائعي التجزئة، مزودي خدمات الانترنت (ISPs) وغيرها من الخدمات المتوفرة على الانترنت) وذلك لإتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاعتداد وبيع المنتجات المزودة او المقرصنة.
 - التقدم بشكاوى جزائية واخذ الإجراءات القانونية اللازمة بهذا الخصوص عند الإقتضاء.
 - العمل مع منظمات الاعمال لمناهضة لأساليب التزوير والقرصنة المختلفة.

- 3.4 مكاتب الجمارك عادة ما تحتاج الى مساعدة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركة. تسجيل طلبات تدخل الجمارك، تزويدهم بالمعلومات الخاصة بالمنتج التدريب وتوفير اجابات سريعة على تساؤلات الجمارك للحصول على مساعدة كل هذه الأمور من شأنها أن ترتقي بالجهود المبذولة من الجمارك لوقف عمليات نقل المواد المزورة على الحدود.

4. **الإنسجام مع أحكام الملكية الفكرية.** من خلال تخصيص مدير أو مسؤول ذي خبرة تكون من احد مسؤولياته مراقبة وإنفاذ سياسات الملكية الفكرية المتعلقة بالشركة.

توجيه:

- 4.1 لغايات الوصول الى الإنسجام مع الأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية فإنه من الضروري عادة وجود شخص في المؤسسة يكون مسؤولا ومحاسبا بصورة شخصية ليتم تحقيق ذلك. لايد ان يكون هذا الشخص ذو خبرات كافية أو حاصل على فكرة عامة شاملة لعمل الشركة، وأن يكون لديه الصلاحية بأن يطور وينفذ سياسات إجراءات وممارسات انضباط الملكية الفكرية في الشركة، وإن يتعامل مع الانتهاكات والشكاوي. إن الدرجة المطلوبة لتحقيق وظيفة الانضباط تتمثل بوجود مدير أو مسؤول يتمتع بخبرات مناسبة في هذا المجال.

التعليم ونشر الوعي:

5. **سياسات الموظفين.** اعتماد سياسات لتشجيع جميع الموظفين والمقاولين على الالتزام بأحكام القوانين وسياسة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركة.

توجيه:

- 5.1 كما هو الحال في قوانين الصحة والحماية وغيرها من المتطلبات الواردة في القانون، يجب ان يتم تشجيع الموظفين على الإلتزام بقوانين الملكية الفكرية وسياسات الشركة، ممارساتها وإجراءاتها المرتبطة بالملكية الفكرية وهذا قد يتضمن الإلتزام بعدم التورط بأي عملية تعدي على ممتلكات الشركة ومعداتنا أو الى أي عملية من العمليات المتعلقة بالشركة بالإضافة الى المحافظة على سرية الاسرار التجارية وغيرها من المعلومات السرية الخاصة بالشركة والغير.

- 5.2 إن الإلتزام بالملكية الفكرية قد يكون وارد في احكام وشروط العمل أو جزء من السياسات أو الإجراءات في الكتيب الذي يوزع ويعد ملزما للعمال، إن متطلبات الإلتزام بالملكية الفكرية تعد مميزة وإضافة لأي حكم من احكام عقود العمل أو الكتيبات التي تنظم الملكية الفكرية في حالة الاعمال المبتكرة من قبل الموظف.
- 5.3 قد يتم إضافة احكام وشروط مشابهة في العقود الخطية المبرمة مع المتعاقدين المستقلين.
- 5.4 إن إلتزام الموظفين والمتعاقدين بمراعاة الملكية الفكرية يجب ان لا تقتصر فقط على الأنشطة والاعمال التي يتم ممارستها في سير عملهم المباشر للشركة كشراء، تطوير المنتج، التصنيع، التسويق وما شابهها بل تشمل ممتلكات ومعدات الشركة. كما أن العديد من الشركات تحمي نفسها من خطر الأنشطة غير المصرح بها في هذا المجال من خلال عدم السماح لموظفيها بتنزيل أو استعمال نسخ مزودة من البرمجيات، الموسيقى، المواد المنشورة، الألعاب على أي من الأجهزة المستخدمة بالشركة أو عدم السماح للغير بالوصول غير المشروع الى الشبكة الخاصة بالشركة أو القيام بأي بث أو تخزين مواد محمية بموجب حق المؤلف أو تعتبر أنها اسرار تجارية.

6. **التدريب ونشر الوعي.** تدريب الموظفين المعنيين والمقاولين (متى ما كان ذلك مجديا) على حقوق الملكية الفكرية وسياسات الشركة بهذا الخصوص.

توجيه

- 6.1 إن تدريب الموظفين المعنيين من الممكن ان يشمل قوانين الملكية الفكرية المطبقة ومتطلبات التسجيل، مالكي حقوق الملكية الفكرية في العمل وسياسات، اجراءات وممارسات الشركة بهذا الخصوص.
- 6.2 إن الموظف المختص بضمان الإلتزام بالملكية الفكرية يجب ان يكون على دراية كافية بكل من قوانين الملكية الفكرية، السبل المتبعة في ممارسة الاعمال والحصول على تراخيص ذات علاقة بسير عمل الشركة. وذلك لغايات ان يكون قادرا على وضع سياسات إجراءات والممارسات المتعلقة بالملكية الفكرية وضمان سيرها وتنفيذها وفعاليتها للمؤسسة. فعلى سبيل المثال فالموظف المختص بضمان التزم المؤسسة بالملكية الفكرية العاملة في مجال نسخ الأقراص المدمجة يكون على اطلاع على الاحكام الخاصة بالموسيقى، اتفاقيات الترخيص المستعملة من قبل شركات التسجيل وغيرهم من أصحاب الحقوق بالإضافة الى درايه بالمعلومات الخاصة بأصحاب الحقوق في هذا المجال من خلال احد السجلات المتوفرة للعامة والتي تدرج فيها هذه المعلومات.
- 6.3 ان كل من العاملين والمتعاقدين على حد سواء يحتاجون الى المعلومات والتدريب المتعلق بالملكية الفكرية والمرتبط بأعمالهم، فعلى سبيل المثال، فإن مدير الإنتاج في مؤسسة أو شركة نسخ من المتوقع عليه أن يكون عالما بأنه ما إذا قام بنسخ برمجيات، موسيقى، أو افلام وحولها الى اقراص مدمجة CDs أو DVDs من دون أن يكون مبرما اتفاقية ترخيص مع مالك الحقوق لهذه المصنفات فإنه يكون في هذه الحالة قد اعتدى على حقوق الملكية الفكرية. وفي العديد من الشركات على مدير المشتريات أن يعلم بأن استخدام علامات وشعارات تجارية معروفة أو مسجلة على منتجات مزورة يعد اعتداء غير مشروع عليها.

6.4 قد يكون مناسباً لكل من الموظف المسؤول عن ضمان الإلتزام بالملكية الفكرية، الموظفين ذوي العلاقة والمستشارين أن يتلقوا مثل هذا التدريب عندما يتولوا مهام تتعلق بالملكية الفكرية بشكل دوري لاحقاً. الأثر الإيجابي العائد من التدريب على كل من الموظفين، المنتج الترخيص، ممارسات الاعمال في كل مجال أدى الى توفير مثل هذا التدريب في جميع انحاء العالم حتى بين الجماعات المهنية كما هو الحال في شركات المحاماة والجمعيات.

التزويد، التصنيع والتوزيع:

7. المزود وإعلام الزبائن. اعلام المزودين المعنيين والزبائن بأن سياسات الشركة تحرص على الإلتزام بقوانين الملكية الفكرية وإنهم مطالبون بالأمر ذاته.

توجيه

7.1 من أحد السبل المستعملة في تعزيز الإلتزام من قبل المزودين والزبائن بالملكية الفكرية هو إعلامهم بأن الشركة تأخذ الملكية الفكرية على محمل الجد، وأنها تراعي في السياسات الممارسات والإجراءات المتخذة من قبلها أحكام الملكية الفكرية، وأن الشركة تتوقع إلتزام مشابه من الزبائن والمزودين بهذا الخصوص. إن هذه الإلتزامات على وجه التحديد من الممكن مناقشتها وشمولها في العقود أو من خلال مراسلات مستقلة أو شروط الإستخدام الموجودة على الصفحة الإلكترونية. وهذا من شأنه أن يوضح منهج التعامل والحيلولة دون قيام خلافات في الطلبات أو النشاطات كما لو تم توجيه طلب للشركة بتزويدهم ببضائع مزودة.

7.2 من الممكن وضع بنود خاصة في العقود المبرمة ما بين الشركة والمزودين والزبائن على تحديد مسؤولية الشركة فيما يتعلق بالبضائع المزودة أو أي افعال أخرى قد يرتكبها المتعاقد الأخر وتشكل انتهاكا للملكية الفكرية. وهذا يشمل ضمانات خاصة بالملكية الفكرية، "بأن تكون مطابقة"، حلول مالية إزالة اسم المعتدي من لائحة الزبائن أو المصادر الموثوقة وإنهاء العقد. كما أن هنالك وسائل عدة يمكن من خلالها للشركة أن تحد من المخاطر الناشئة من انتهاك حقوق الملكية الفكرية في حالة تورط مزودها أو عملائها باعمال تشكل اعتداء على الملكية الفكرية دون معرفة أو رضى الشركة.

8. المدخلات الشرعية. متى ما كان ذلك ممكناً، الحصول على حقوق الملكية المتعلقة بمدخلات العمل من بائعين شرعيين ومعترف بهم (مسجلين).

توجيه

8.1 غالباً ما ترتبط عمليات شراء المكونات، التجهيزات أو تصاميم الغير، التحديتات التصنيع أو الخدمات الأخرى بالأحكام المتعلقة بحقوق التأليف والعلامات التجارية. فالشركة تستطيع أن تفاوض البائعين بأن يلتزموا بشراء منتجات وخدمات لا تنتهك القوانين والأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية.

8.2 لغايات عمليات التصنيع تحديداً، فإنه من المجدي أن تقوم الشركة بالحصول على المدخلات أو المواد الأساسية من بائعين مسجلين ومعترف بهم حاصلين على هذه المواد بشكل حصري من المصنعين الحقيقيين والشرعيين، الموزعين الحاصلين على حق امتياز أو المالك الأول للبضائع.

8.3 لمزيد من التفاصيل حول "الممارسات الفضلى" لتأمين مواد اساسية (مدخلات) شرعية وغيرها من المسائل المتعلقة بسلسلة التزويد فيمكن إيجادها في أدلة مخصصة للصناعة والاعمال ومنشورات غرفة تجارة الولايات المتحدة الامريكية " لا تجارة في المقلد": عدة ادوات سلسلة التزويد.

9. الأحكام التعاقدية. توثيق حقوق الملكية الفكرية ذات الأهمية الخاصة بعلاقات المعاملات المزودين والزبائن على نحو دقيق وبالتفاصيل المناسبة.

توجيه

9.1 من المؤشرات الخطيرة على ان شركة ما واقعة في خطر جسيم ناتج عن عدم مراعاة المسائل المتعلقة بالملكية أو انه متورط في التزوير أو نشاطات غير مشروعة أخرى يظهر عادة من عدم كفاية أو وجود سجلات مكتوبة مناسبة. انه من الضروري جدا وخاصة للشركات التي تقوم بصناعة منتجات تعتمد بشكل أساسي على الملكية الفكرية ان تكون جميع نشاطاتهم واعمالهم موثقة بشكل جيد وخاضعة للمحاسبة الدورية.

9.2 اسلوب حفظ السجلات يختلف بإختلاف الصناعة والنشاط الذي تمارسه الشركة ولكنه في كل حال يجب ان يشتمل على توثيق للنشاطات "ذات الأهمية" المتعلقة بالخدمات والبضائع المعتمدة بشكل اساسي على الملكية الفكرية. وهذا قد يتضمن رخص مكتوبة دقيقة ومفصلة، طلبيات البيع والشراء، سجلات الإنتاج، الفواتير ووثائق الشحن يجب ان تكون السجلات المتعلقة بالنشاطات الجوهرية محددة بشكل كاف لتعريف المواد المعتمدة اعتمادا اساسيا على الملكية الفكرية بحد ذاتها (على سبيل المثال وحدات الإنتاج الصناعية الفردية أو وحدات إنتاج المستهلك، اسم الاغنية او عنوان الفيلم أو البرنامج، منتجات العقاقير والكيماويات، المنتجات الغذائية ، والعلامات التجارية).بالإضافة الى تحديد الكميات، الاسعار، رسوم الترخيص، العنوان الصحيح للمرسل إليه والوجهة التي ارسلت إليها المنتجات أو الخدمات.

9.3 في بعض الصناعات ومجالات الاعمال، تظهر ضرورة حفظ نسخ الإنتاج الأصلية وعينات الإنتاج بشكل آمن خاصة أنها قد تشكل درع حامي لكل من الشركة، مزودها و المتعاملين معها من الزبائن بالإضافة الى حماية مالك حقوق الملكية الفكرية في حالة قيام نزاع أو ملاحقة قضائية، انتهاك، النسخ الأصلية وعينات الإنتاج قد تكون مفيدة في ملاحقة مصادر المنتجات أو القطع غير الشرعية (المزورة) وتحديد الشخص الذي يتحمل مسؤولية هذه الانتهاكات.

9.4 نقل ملكية أو ترخيص أي حق من حقوق الملكية الفكرية يجب ان يكون كتابة ومن شأن ذلك ان يشكل اهمية بالغة لا سيما في حالة قيام الشركة بتطوير منتجات تعتمد وتتعلق بالملكية الفكرية. وكما هو الحال في قوانين العديد من الدول فان نقل الملكية أو الترخيص لا يكون نافذا الا إذا تم كتابة، فمن شأن الاتفاقيات الخطية الحيلولة دون قيام نزاع حول حقوق الملكية الفكرية ومطالبات محتملة الناتجة عن الاعتداء عليها.

9.5 يجب ان تكون عقود الملكية الفكرية واضحة وتشمل جميع التفاصيل الضرورية وذلك لتجنب اي غموض أو إشكاليات مستقبلية. وتشمل هذه العقود في العادة المواد أو التكنولوجيا المستعملة، الحقوق المرخص بها و الحقوق غير المشمولة بالعقد، الشروط و الأحكام المتعلقة بالمستهلك والمرادفات التجارية حسب مقتضى الحال، الإلتزام بالسرية، الإلتزام بالمراقبة وبيان واقع الحال، الإنهاء وسبل العلاج في حال قيام إنتهاك لحق من حقوق الملكية الفكرية موضوع العقد.

10. وعي المزودين والزبائن: الحصول على معلومات تعريف ومراجع يمكن الاعتماد عليها فيما يخص حقوق الملكية الفكرية العائدة للمزودين والزبائن.

توجيه

10.1 اغلب التجارة في المواد المزورة تقع بين أو بالنيابة عن مزودين أو زبائن مجهولين أو غير معرفين على نحو كاف. الأسماء المستعارة، صناديق بريد المكاتب، مجرد وضع أشخاص الاتصال وعناوين الكترونية غير معرفة كل هذه الأمور قد تكون مؤشرات ودلائل على ان الزبون أو المزود يتعامل بمواد مزورة. كما هو الحال في نقص أو عدم وضوح وثائق الأشخاص أو الشركة المتصلة بقطاع الصناعة والمتعلقة بمنتجات الملكية الفكرية.

10.2 البيانات والمعلومات الموثوقة تشمل الأسماء الصحيحة، العناوين الكاملة وأرقام الهواتف. كما ان هذه المعلومات يجب أن تكون متوفرة للوسطاء وان يتم تزويد الزبائن النهائيين بجميع هذه البيانات.

10.3 "اعرف زبونك ومزودك" ببساطة تعد هذه من الممارسات المفيدة جدا في مجال الاعمال. توثيق الهوية الحقيقية، خلفية الشخص وتفاصيل معلومات الاتصال لكل من المزودين والزبائن. فهذا التوثيق لا تقتصر فائدته على تفادي التزوير والقرصنة وإنما يساعد الشركة في السيطرة على الأنواع المختلفة من المخاطر التي قد تواجه الشركة بما فيها عمليات التزويد، الدفعات، الجودة، وما شابهها من الإشكاليات.

11. الرخص المطلوبة. الحصول على إثبات خطي لكل من حقوق الملكية الفكرية ذات الأهمية والتراخيص المطلوبة وذلك قبل عملية التصنيع، الشحن، توفير المنتجات أو الخدمات المعتمدة بشكل أساسي على الملكية الفكرية.

توجيه:

11.1 القيام بالنسخ غير المسموح به، توزيع، نشر أو أي تعامل يتعلق بمنتجات أو خدمات محمية بموجب حق التأليف والعلامات التجارية في سير العمل ومن دون الحصول على رخصة بذلك من مالكي حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة لها يشكل تقريبا في جميع الحالات انتهاك لهذه الحقوق.

11.2 التراخيص هي وثائق معتمدة ومصدقة وعادة ما تحدد نطاق ترخيص استعمال العلامة التجارية أو المصنف المحمي، المدة التي يكون الترخيص نافذا خلالها والاستعمالات والكميات المرخص بها على ان تكون محددة بشكل حصري.

11.3 التراخيص المستعملة يجب ان تكون مكتوبة. العلامات التجارية الأصلية وتراخيصها نادرا ما تشمل جميع منتجات، العلامات التجارية أو حقوق مالك الحق أو ان تكون غير محددة من حيث الزمان. يجب على الشركات أن تحرص على ان تكون تراخيص النسخ والتصنيع أو التوزيع المتعلقة بمنتجات الملكية الفكرية محددة بشكل جيد لتوضح نطاق الحقوق التي تم الترخيص بها، المدة وغايات الاستعمال.

12. دراسة واقع الحال. فحص الوثائق والمواد التي تحتوي على مؤشرات خطرة تفيد بأن مواد مزورة قد تم التزود بها أو طلبها. والقيام بالاستعلام اللازم لتحديد حالة النشاط المشبوه.

توجيه:

12.1 الجهل لا يشكل عذرا للتزوير والقرصنة. العديد من انتهاكات الملكية الفكرية تكون خروقات لكن "المسؤولية فيها محصورة" مثل إعادة إنتاج أو توزيع بضائع محمية بموجب حقوق التأليف أو العلامات التجارية من دون وجود ترخيص بغض النظر عما إذا تم طلب هذه المواد من قبل زبون. فدراسة واقع الحال حول التراخيص، البضائع، الأصل، الطلبيات، المعلومات واية مواد يتم الحصول عليها تبعا لبضائع أو خدمات متعلقة بالملكية الفكرية من شأنها ان تقلل إحصائية حصول انتهاكات لمبادئ الملكية الفكرية.

12.2 المعلومات المتعلقة بالمزود والزبون، التراخيص، وصول البضائع، مواد الإنتاج الأصلية ولشروط الطلبيات قد تحتوي على اشارات تحذير تبين ان مواد مزورة قد تم التزود بها أو طلبها. من شأن برنامج نظام أو نقاط فحص فعالة ان تتفادى هذه الاشارات التحذيرية. إذا تم الكشف عن مواطن الخطر، قد يتم الحاجة الى استعلامات إضافية، بما فيها استشارات مع اصحاب الحقوق ذوي العلاقة أو الجهة المختصة بمكافحة القرصنة لتحديد ما هي حالة النشاط المشبوه ووضعه.

- 12.3 إن مؤشرات الخطر تختلف باختلاف الصناعة ومجال الأعمال وهذه قد تشمل، على سبيل المثال، طلبيات لكميات هائلة من النسخ التي لا تحمل علامات أو المنتجات غير المعرفة، استخدام علامات مشهورة أو طلبات ترخيص من قبل شركات غير مشهورة، دفعات نقدية كبيرة، جودة ضعيفة واتفان متدني أو تغليف سيء، إزالة، إعادة تشكيل أو شحنات مستقلة من العلامات التجارية أو الحميات الإلكترونية. أو تصنيف غير صحيح أو غير مناسب للمحتويات، الأصل الجغرافي أو المصنع المنتج.
- 12.4 بعض مالكي الحقوق انفسهم يقدمون المعلومات والمساعدة اللازمة للكشف فيما إذا كانت المنتجات أو التراخيص شرعية ام لا. البعض الآخر يقوم بالعمل ذاته من خلال هيئات الكشف عن القرصنة. اتفاقيات الزبائن والمزودين يجب ان تنص صراحة على إمكانية التشاور مع اصحاب الحقوق ذات العلاقة أو الهيئات المختصة بمكافحة القرصنة إذا كان هناك احتمالية معقولة لوجود اعتداء.

الحماية والسرية.

13. الحماية المادية و الحماية من خلال الشبكة. الإبقاء على الحماية المادية وحماية تكنولوجيا المعلومات كافية لضمان مصداقية سجلات الشركة وعملياتها ولحماية حقوق الملكية الفكرية والمحتويات السرية.

توجيه

- 13.1 الشركات التي تعمل في تصنيع وتوزيع البضائع القائمة على حقوق الملكية الفكرية تكون بوضعية محمية إذا كانت جميع ممتلكاتها وكافة الإجراءات المتخذة من قبل موظفيها مصممة على نحو يمنع السرقة، الدخول غير المصرح به أو استغلال الترخيص على نحو مغاير لما تم الاتفاق عليه (Third- Shift) أو أي تصنيع أو شحن غير مصرح به، الكشف عن الاسرار التجارية وأي ممارسات أخرى غير مشروعة.
- 13.2 إن الشركات التي غالبا ما تستعمل التراخيص العائدة لحقوق في الملكية الفكرية بحاجة الى إثبات وتسجيل النشاطات المرخصة. وهذا يتطلب تخزين أمن لكل من العقود، التراخيص، السجلات المالية وغيرها من الوثائق المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وهذا يعد من الممارسات المفيدة في مجال الاعمال دائما.
- 13.3 يتم حفظ كل من نسخ المنتجات على الملكية الفكرية، الاسرار التجارية وغيرها من المعلومات السرية بالإضافة الى سجلات الشركة على شبكات الشركة والحاسوب بشكل متزايد. فالحماية الجيدة لتكنولوجيا المعلومات من شأنها الإبقاء على جميع هذه البيانات والمواد محمية ومنع الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية بصورة الدخول الإلكتروني غير المشروع، التخزين، النسخ، إرسال، نشر أو الإفشاء لأي طرف ثالث.
- 13.4 أساليب حماية تكنولوجيا المعلومات الفعالة غالبا ما تحتوي على وسائل حماية عدة منها برنامج مضاد للفيروسات، برنامج مضاد للتجسس، تقييدات على الدخول الى اجهزة الحاسوب والشبكة الداخلية، برامج حماية تمنع الوصول (Firewalls) وغيرها من التقييدات التي تهدف الى إعاقه الدخول الى اجهزة وشبكات الشركة من خلال الإنترنت (بما فيها أنظمة Peer-To-Peer) ومنع تنزيل البرامج غير المصرح بتنزيلها أو توزيع مواد محمية بموجب الحقوق الفكرية على اجهزة أو شبكات الشركة. لمزيد من المعلومات حول مسائل حماية تكنولوجيا المعلومات والمتعلقة بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية يرجى الرجوع الى كل من منشورات الـ IFPI/MPAA/IVF حول دليل الحماية وحقوق التأليف للشركات والحكومات.

14. إدارة الموجودات. اعتماد اساليب كافية للتحقق من الموجودات، الجرد والمراقبة لضمان متابعة وإدارة الموجودات المحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية.

توجيه

14.1 لمن الممارسات الجيدة عند التعامل مع منتجات متصلة بحقوق الملكية الفكرية ان تعتمد الشركات خلال استعمالها لهذه البرامج وغيرها من منتجات تكنولوجيا المعلومات أساليب الإدارة والجرد المستخدمة عادة للأصول والموجودات المهمة طوال فترة وجودها واستعمالها في الشركة.

15. حماية الأسرار التجارية والمعلومات السرية. القيام بأقصى الجهود اللازمة لحماية الأسرار التجارية والمعلومات السرية المتعلقة بالشركة وبأي جهات أخرى.

توجيه

15.1 غالبا ما تتمتع الشركات التي تتعامل و تعمل على تصنيع خدمات أو منتجات معتمدة على حقوق الملكية الفكرية بصلاحيّة الوصول والتعرف على الأسرار التجارية أو المعلومات السرية الخاصة بمالك حقوق الملكية الفكرية لتنفيذ أعماله. وعادة ما يعطي حق الوصول الى هذه الأسرار التجارية أو المعلومات السرية بناء على إلتزام تعاقدي أو قانوني آخر لاستعمال أقصى الجهود المتاحة في حماية وعدم كشف أو استعمال الأسرار التجارية أو المعلومات السرية العائدة الى صاحب حق الملكية الفكرية الا ضمن ما تم السماح به صراحة من قبل صاحب الحق. ولكن هذه التقييدات عادة لا تنطبق في حالة ما إذا تم الكشف عن هذه الأسرار أو المعلومات من قبل صاحب الحق ذاته أو بناء على تصريح منه دون فرض أي قيود أو في حالة ما إذا أمرت المحكمة أو جهة حكومية(رسمية) بهذا الكشف.

15.2 بشكل عام فإنه من المفيد عمليا لغايات السرية مع الزبائن والمزودين ان يتم كتابتها لإعطاء المجال للسلطات التنفيذية القانونية أو الهيئات المختصة بمكافحة القرصنة أو مالكي الحقوق بالإطلاع عليها في حالة إذا وجد شك مبرر لإعتداء على الملكية الفكرية. كما في حالة ما إذا طلب أحد الزبائن منتجات يبدو أنها مزورة.

16. الإجراءات المضادة للقرصنة: الإبقاء وعدم العبث باجراءات الحماية الإلكترونية المستخدمة للحد من القرصنة المعتمدة من أصحاب الحقوق.

توجيه

16.1 أن اصحاب حقوق الملكية الفكرية يعتمدون بشكل متزايد على عدة أنواع من معايير مكافحة القرصنة التكنولوجية في منتجاتهم. تغليف المنتج وأنظمة التوزيع على نحو يمنع ويقضي على التزوير. على الشركات التي تعمل على تصنيع، تسويق وتوزيع المنتجات المعتمدة بشكل أساسي على حقوق الملكية الفكرية دعم هذه الأهداف من خلال اتباع أي من الإجراءات التي يحددها أصحاب حقوق الملكية الفكرية على النحو الذي يبين كيفية تطبيق حمايات التكنولوجيا وعدم إزالة، مراوغة، تعطيل أو القيام بأي فعل من شأنه أن يضعف فعاليتهم بأي طريقة من الطرق.

16.2 المنتجات التي تعتمد بشكل أساسي على حقوق ملكية فكرية مرخصة والمستخدمه في عمليات الشركة الداخلية قد تحتوي ايضا على معايير إلكترونية لمكافحة القرصنة والتي يجب ان يتم مراعاتها ايضا. هذا بالإضافة الى ان قوانين العلامات التجارية الحديثة عادة ما تعتبر مراوغة هذه الاجراءات بأنها انتهاك ومخالفة.

الإلتزام والتوافق

17. المحافظة على السجلات: المحافظة على التوثيق المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المهمة والمواد ذات العلاقة بفترات زمنية مناسبة.

توجيه

17.1 المحافظة على سجلات متقنة يعد أمر مطلوب من قبل جميع المعايير المحاسبية والجهات الضريبية في جميع انحاء العالم. السجلات والمواد المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المهمة يجب ان يتم حفظها مع سجلات العمل الأخرى لفترة زمنية مشابهة للفترة التي تحفظ بها هذه الأخيرة والتي عادة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ انقضائها (هذه المدة قد تكون اطول في بعض البلدان). ان السجلات والوثائق التي يجب ان تحفظ يتوجب ان تحتوي على نسخ عن الاتفاقيات المتعلقة بالملكية الفكرية، وأمر الشراء، مسجلات الإنتاج، وثائق الشحن، التراخيص الأصل وعينات الإنتاج.

18. وضع العلامات والإشارات. تصنيف جميع المنتجات المصنعة أو المزودة ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية بوضع علامات وإشارات بشكل دقيق وأمن.

توجيه

18.1 من المؤشرات المعتادة على وجود تزوير هو الخلط في علامات التصنيف. صناديق الشحن التغليف أو الاهتمام أو الأقسام تكشف عن المحتويات الخطأ أو التي لا تحمل أي علامة تصنيف أساسا. تعريف موطن المنشأ أو المصنع قد لا تكون متوفرة على هذه المواد أو انها موجودة بصورة خاطئة. لوائح المحتويات للشحنات المختلطة ببعضها البعض قد تفشل في تحديد المواد المزورة والتي قد اختلطت مع غيرها من المواد.

18.2 على الرغم من ان المؤشرات قد تختلف من مجال عمل لآخر إلا ان وضع الإشارات أو العلامات على المواد المتعلقة بالملكية الفكرية المصنعة، الموزعة أو المشحونة يفترض انها دقيقة وكاملة لتحديد المواد، الكميات والأصل. وهذا يتضمن علامات فارقة للتعريف أو رموز سواء اكانت معتمدة صناعيا أو في مجال العمل أو كانت من تحديد صاحب الحقوق إما بالنسبة للتصنيع، تعريف المنتج، رقم المنتج وغيرها من الدلالات.

18.3 لأصحاب الحقوق الأفراد بعض المؤشرات والعلامات الخاصة بهم. الا انه يوجد مؤشرات وعلامات معتمدة ومستخدمة في مجالات معينة من الاعمال. على سبيل المثال اشارة التعريف المستخدمة من قبل IFPI/ Philip تنطبق على جميع الأقراص البصرية والقوالب المستعملة في هذا الشأن لذا فإنه من الأفضل للجميع في سلاسل التزويد ان يتبعوا العلامات والإشارات المعتمدة من صاحب الحقوق والممارسات لتصنيف المواد بصورة دقيقة من دون أي استثناء في أي حالة من الاحوال.

19. المراقبة. مراجعة سياسات الملكية الفكرية المتعلقة بالشركة بشكل دوري.

توجيه

19.1 المتابعة المستمرة، تصحيح الاخطاء وتطوير سياسات التزام الشركة جميعها تشكل جزء مهم في ضمان قابلية تنفيذ وتطبيق سياسات الشركة، إجراءاتها والممارسات المتبعة فيها.

20. النماذج. تقديم نماذج للمنتجات المعتمدة على حقوق الملكية الفكرية والمنتجة بواسطة خطوط إنتاج لكل من اصحاب الحقوق المعنيين، الجهات المسؤولة عن مكافحة القرصنة لديهم والسلطات القانونية عند الطلب.

توجيه

20.1 الجهات المصنعة الشرعية ليس لديها ما تخفيه فتقديم النماذج مثل عينات الأفراس البصرية من كل خط من خطوط الإنتاج يساهم في الحد من التزوير بالإضافة الى ملاحقة المعتدين إذا حصل أي فعل من أفعال التعدي والقرصنة.

21. التعاون مع كل من اصحاب حقوق الملكية الفكرية والسلطات العامة. توفير مساعدة معقولة لمالكي الحقوق، الجهات المسؤولة عن مكافحة القرصنة الصناعية والسلطات القانونية عند طلب أي منها وعند قيامها بإجراء تحقيقات حول انتهاكات محتملة لحقوق الملكية الفكرية.

توجيه

21.1 الشركات التي تتعامل بمنتجات وخدمات تعتمد الى حد كبير على حقوق الملكية الفكرية تكون عادة مهينة للتعامل مع الاشكاليات الناتجة عن اعمال التعدي، مثل قيامها بإنتاج رخص متعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتقدم معلومات حول المواد، الطلبات أو النشاطات والاعمال المشبوه. مكافحة السوق غير المشروعة للبضائع المزورة والمقرصنة تحتاج الى جهد مضني وتعاون بين مالكي حقوق الملكية الفكرية، السلطات العامة والشركات في كل جزء من اجزاء سلسلة التعامل.

سؤال: ما هي مبادئ (ICC/ BASCAP) العامة في الملكية الفكرية الخاصة بالاعمال؟

جواب: انها خطة عمل لوقف التزوير والقرصنة وهي مبادرة من غرفة التجارة الدولية وقد عملت على تطوير مجموعة من مبادئ الملكية الفكرية لتقديم المعلومات اللازمة لمؤسسات الاعمال حول الخطوات العملية التي يمكنهم اتخاذها لتقييم مدى فاعلية سياسات إدارة الملكية الفكرية التي يتبعونها خاصة في مجال حقوق التأليف والعلامات التجارية. وذلك لغاية حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم ولأخذ خيارات أخرى بعين الاعتبار لتطوير ادائهم وادارة المخاطر المترافقة مع التزوير والقرصنة. ان المبادئ العامة هذه تتولى استخدام حقوق الملكية الفكرية داخليا، الممارسات المتبعة من سلسلة المزودين، المعاملات مع الوسطاء وكيفية تولي حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالطرف الثالث. إنها تولي الاهتمام لادارة حقوق الملكية الفكرية بجميع اشكالها ضمن الشركات ابتداء من تطوير حقوق الملكية الفكرية الى التزود بالمكونات والقطع، التصنيع، البيع بالجملة، البيع بالتجزئة والاستعمال الداخلي لها من المؤسسات.

سؤال: لماذا تتولى BASCAP القيام بهذا؟

جواب: قامت BASCAP بتطوير هذه المبادئ العامة لمساعدة الشركات باختلاف اصحابها لتقليل مخاطر سرقة الملكية الفكرية وللقضاء على القرصنة والتزوير. ان كل من القرصنة والتزوير يعدان آفة اقتصادية ذات آثار خطيرة ومدمرة للشركات المتورطة بهذه الانواع من النشاطات. وذلك لأن التزوير والقرصنة لديهم آثار وعواقب واسعة منها أنها تقضي على الابداع والابتكار، تحرم الحكومات من الضرائب على العوائد، تنافس النشاطات والاعمال القانونية ومنافسة غير مشروعة، تضعف ثقة المستهلك بالمنتجات حاملة العلامات الشرعية كما انها تمول الجرائم المنظمة. ان كل من قطاع الاعمال والحكومات معاً وكل في مجاله يستطيع ان يقلل من سرقات الملكية الفكرية والاضرار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

سؤال: ما هي الحاجة لهذه المبادئ؟

جواب: يوجد اكثر من طريقة واحدة للشركات ان تقوم بها لحماية ابداعها وابتكارها الذي ادى الى قيامها بإنتاج خدمات ومنتجات معتمدة على حقوق الملكية الفكرية بالإضافة الى تقليل المخاطر الناشئة عن تزوير حقوق الملكية الفكرية الخاصة بغيرها من الشركات. ان الاقتصاد العالمي يتجه الى زيادة الاستثمار والاعتماد على حقوق الملكية الفكرية على انها عنصر اساسي لنمو الاقتصاد. ولكن المشكلة الحقيقية تتمثل بأن حقوق الملكية الفكرية هي املاك غير ملموسة تحتاج الى حماية قانونية وادارة واستخدام واع وجيد للاستفادة منها بشكل كامل. ان هذه المبادئ صممت لرفع الوعي وتزويد الشركات بمعلومات مفيدة حول ادارة حقوق الملكية الفكرية والتعامل معها.

سؤال: من هي الجهات التي ستستعمل هذه المبادئ؟

جواب: ان الشركات على اختلاف احجامها وبدون استثناء تستخدم وتعتمد على حقوق الملكية الفكرية بشكل متزايد وعليه فإنها ستستفيد من تفعيل واستخدام سياسات جيدة لادارة حقوق الملكية الفكرية مستوحاه من هذه المبادئ العامة. ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة الى تلك كبيرة الحجم التي تعمل على تطوير، تصنيع، تزويد أو توزيع منتجات وخدمات تقوم بشكل اساسي على حقوق الملكية الفكرية. إضافة الى عدد كبير من المهتمين بالتجارة والذين يستعملون مواد معتمدة على بعض انواع من حقوق الملكية الفكرية جميعهم سيستفيدون على حد سواء.

سؤال: هل هو برنامج إلزامي؟

جواب: ان مبادئ الملكية الفكرية هذه صممت كدليل اختياري يلجأ إليه قطاع الاعمال مباشرة أو يستوحي منه لتصميم أو تطوير سياسات، اجراءات داخلية أو دليل موظفين يتعامل مع مسائل الملكية الفكرية.

كدليل مرجعي، ان احكام هذا الدليل يمكن ان يتم استخدامها أو الإشارة إليها في العقود المبرمة ما بين مالكي حقوق الملكية الفكرية والمزودين كما هو الحال بالنسبة للجهات المصنعة. كما يمكن اعتماد هذه المبادئ كأساس للحصول على شهادة أو دليل بالالتزام بحقوق الملكية الفكرية أو كمنظومة لاصول التعاملات في مجال الاعمال سواء اكانت اختيارية ام اجبارية وخاصة في مجال التصنيع.

ان هذه المبادئ العامة صممت لتكون مفيد لأكثر قطاع ممكن من مجالات الاعمال وهي مناسبة لتيتم تفصيلها على نحو اكثر لتناسب مع مجالات معينة صناعية أو في سلسلة المزودين.

سؤال: كيف تم الوصول الى هذه المبادئ؟

جواب: لقد تم الوصول الى هذه المبادئ بعد اجراء استطلاع ومراجعة الممارسات والسوابق في مختلف مجالات الاعمال بالملكية الفكرية، وباستعراض العناصر التي تستعملها شركات من قطاعات مختلفة لتطوير سياساتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وقد تضمن الاستطلاع المصادر التالية والعديد منها قد تمت الإشارة له في هذا الدليل:

• أدلة صناعية فردية (دليل استخدام وحماية حقوق التأليف الصناعية للأفلام والموسيقى: الدليل لممارسات الاعمال الفضلى في مجال تصنيع الاقراص البصرية المدمجة) ودليل البرمجيات الصناعية للـ COBIT ومعايير الأيزو ISO لإدارة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات.

• الائتلاف الامريكي لمناهضة التزوير والقرصنة "عدة ادوات سلسلة التوريد".
<http://www.thecap.com/portal/truecosts/resources/supplychain.htm>

سؤال: كيف سيتم تبادل هذه المبادئ العامة وتداولها؟

جواب: تعمل غرفة التجارة الدولية والشركات الاعضاء حول العالم على تبادل هذه المبادئ العامة بينها وبين مجموعات الشركات وقطاعات الصناعة. كما أن غرفة التجارة الدولية توفرها على الصفحة الإلكترونية الخاصة بها والتي تشهد عدد زوار هائل المبادئ العامة (www.iccwbo.org/bascap) كما أنها تعمل مع الحكومات لرفع الوعي حول الحاجة الملحة لسياسات إدارة الملكية الفكرية على النحو المبين في المبادئ العامة.

سؤال: لماذا غرفة التجارة الدولية؟

جواب: ان مهمة غرفة التجارة الدولية تقوم على تمثيل صوت موحد للأعمال حول العالم ومناصرة الاقتصاد العالمي ليكون القوة المؤثرة على النحو الاقتصادي، استحداث الوظائف و الازدهار. فمنذ عام 1919 سعت غرفة التجارة الدولية على ايجاد سوق اقتصادي عالمي معتمد على قواعد التجارة والاستثمار الدوليين.

وهذا الأمر يشمل تأسيس منظومة اعمال، قواعد ونماذج العقود المستخدمة بالاعمال ودوليا. وحتى الوقت الحاضر، غطت هذه العقود مجال واسع من المواضيع بما فيها الاحكام التجارية الدولية، احكام البنوك، حوكمة الشركات والآن قد اتسعت لتشمل الوعي والمساعدة في إدارة الملكية الفكرية المتعلقة بالشركات.

سؤال: كيف من الممكن ان أشارك؟

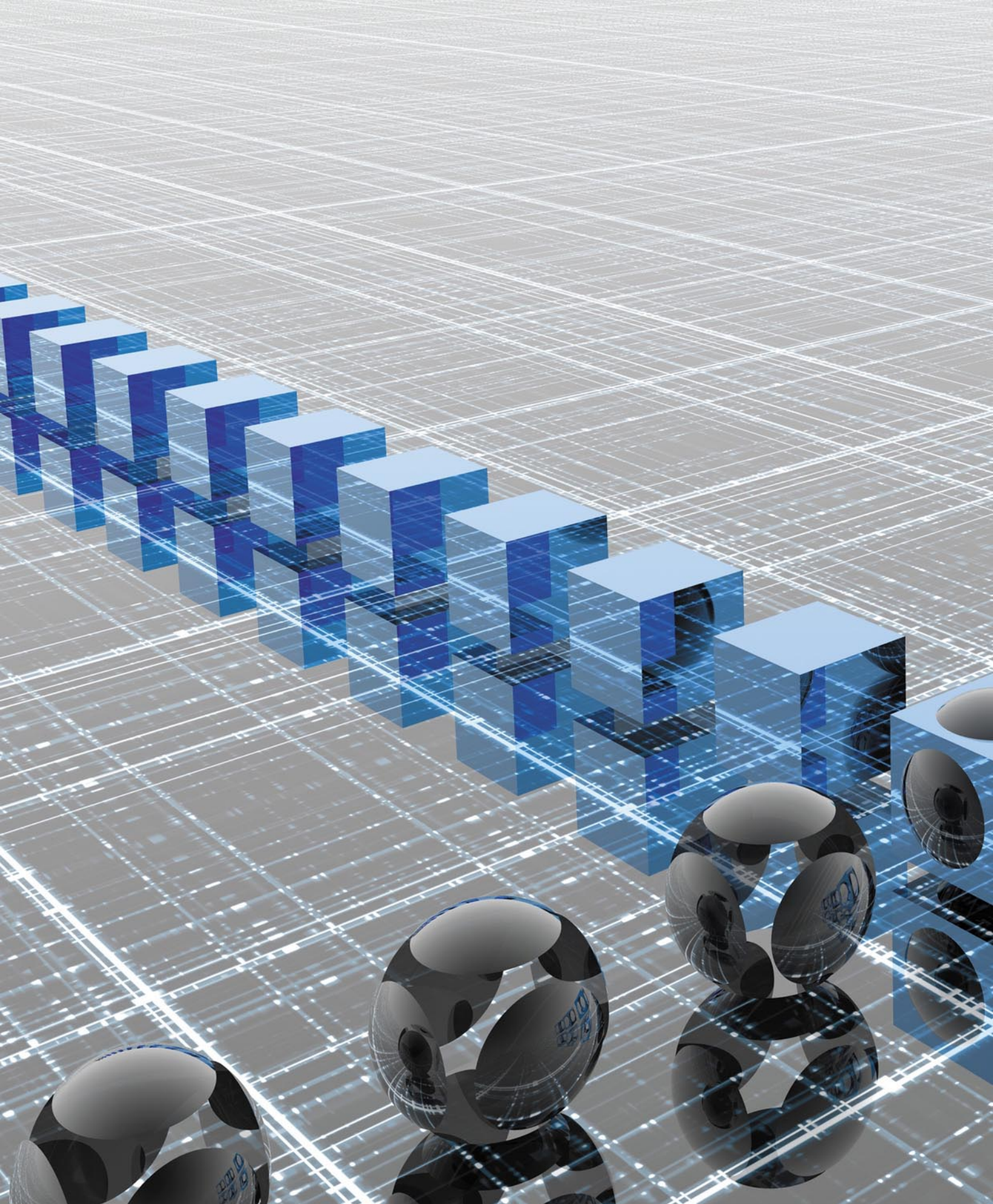
1. راجع سياسة شركتك فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.
ان المبادئ العامة في هذا الدليل توفر مجموعة عملية ومفيدة من الأفكار والادوات لتقييم فعالية سياسات، إجراءات، ممارسات واتفاقيات شركتك ذات العلاقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية. وخاصة في مجال حقوق التأليف والعلامات التجارية ولأخذ خيارات أخرى في عين الاعتبار لتطوير اداء وإدارة المخاطر المرافقة للتزوير والقرصنة.
2. أطلع الغير من المزودين والزبائن وغيرهم على سياسات ادارة الملكية الفكرية الخاصة بك.
قد ترغب بأن تقوم بذلك من خلال الصفحة الإلكترونية الخاصة بك، من خلال البريد الإلكتروني أو تبليغهم بها مباشرة وشخصيا. إذا رغبت وهذا ما تفضله الـ ICC/ BASCAP وتوافق عليه بل وتشجعك ان تقوم بإضافة رابط إلكتروني على صفحتك الإلكترونية يتصل بالمبادئ العامة المنشورة على صفحة غرفة التجارة الدولية المذكور أعلاه.
3. انشر المبادئ العامة بين مجموعات الاعمال والصناعات.
كما قد ترغب بأن تشجع مجموعتك في العمل أو المجموعات ذات العلاقة بتبني هذه المبادئ أيضا.
4. اجعل حكومتك على علم بأن المبادئ العامة توفر معلومات نافعة حول كيفية مساعدة الشركات على إدارة حقوق الملكية الفكرية والتي قد ترغب الحكومة بذاتها ان تتبناها اجمل الحكومة على علم بأن قطاع الاعمال يقوم بدوره على مكافحة التزوير والقرصنة.



An ICC initiative
BASCAP
Business Action to Stop
Counterfeiting and Piracy

غرفة التجارة الدولية
38، كوغ ألبغت الأول، 75008 باريس، فرنسا

ان خطة العمل هذه لوقف اعمال التزوير والقرصنة هي مبادرة مبتكرة، ممولة ويقودها المجتمع الدولي للاعمال وخاصة اصحاب العلامات ومنظمة من خلال غرفة التجارة الدولية لرفع الوعي السياسي والعام حول التزوير والقرصنة، تشجيع المبادرات الحكومية وزيادة مراعاة حقوق الملكية الفكرية.
لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أو حول BASCAP زوروا الموقع الإلكتروني
www.iccwbo.org/bascap



International Chamber of Commerce
The world business organization

An ICC initiative

BASCAP

Business Action to Stop
Counterfeiting and Piracy